العالم الغربي في مواجهة اغلاق قناة السويس لا يدعو لكثير من التفاؤل . فهذا الاغلاق سبب لاوروبا الغربية أضرارا كبيرة ومع ذلك فانها لم تمارس ضغطا حقيقيا على الولايات المتحدة واسرائيل من أجل فتح القناة . ومما لا شك فيه أن أزمة الطاقة ستكون لو حدثت نتيجة الحجب أخطر من اغلاق قناة السويس . ولكن رد الفعل السلبي أمام اغلاق قناة السويس والنتائج السلبية لمحاولات الضغوط الاخرى ليس من شأنها ، بكل واقعية وموضوعية ، أن تشجع كثيرا على التفاؤل بتحقيق نتائج فعالة من فرض أزمة الطاقة . هذا الشك في النتائج التي قد يحققها اجراء المنع هو الذي يجعلنا شخصيا غير متحمسين للدعوة اليه ، لا سيما وأنه اجراء محدود بطبيعته وليس من شأنه المساس بالمصالح الاساسية للغرب في نفطنا ، ويجعلنا نفضل عليه اجراء أكثر حسما وفعالية كما سنبين . فاجراء منع النفط ، مهما ضبط وسدت الثغرات التي أشرنا اليها في تطبيقه ونفذت كافة الشروط التي افترضناها لنجاحه ولتحقيق اكبر قدر ممكن من الفعالية ، يبقى اجراء محدودا لانه بطبيعته لا بد أن يكون محدودا من حيث مدة تطبيقه اذ لا يمكن ان يمنع تصدير النفط العربي الى ما لا نهاية ، ولا بد أن يعود نفطنا للتصدير وتعود الشركات النفطية الاجنبية ، المسيطرة على استثمار نفطنا ، الى جني الارباح الطائلة ونقلها الى البلدان التي تنتمي اليها وهي البلدان التي تضمر لنا العداء الكبير .

ولذا فان من رأينا ان اجراء منع النفط لا يرتفع الى المستوى المطلوب ولا يلحق الضرر الجذري الاكيد بالمصالح الاستعمارية في نفطنا مع ما تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة لامريكا والغرب .

*

ومثل هذا الحكم الذي نبديه بشأن اجراء منع النفط ينطبق من باب أولي على مجموعة من الاجراءات الاخرى الاقل شأنا التي اقترحت في بعض المناسبات أو اتجه تفكير البعض اليها لكي تكون اذا اتخذت « ذات أثر على السياسة الغربية عامة والامريكية خاصة وان يكون الاثر غير مباشر أو جزئيا » . وقد استعرض الدكتور يوسف صايغ ، في بحثه القيم « النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية » ، (مجلة « شؤون فلسطينية » عدد ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٣٤ — ٧٣) — استعرض عددا من هذه الاجراءات . ومن نماذجها : (١) قيام البلدان العربية النفطية بشراء أكبر نسبة ممكنة من أسهم شركات النفط من أجل ممارسة ضغط على سياسة البلدان التي تنتسب الشركات اليها من خلال تقوية نفوذ الاعضاء العرب في مجالس الادارة . (٢) ايعاز سلطات بلدان النفط للعمال في الشركات بالتباطؤ في الانتاج وفي تحميل الناقلات لاشعار البلدان الغربية بقوة بلدان النفط العربية وبتصميمها على ممارسة الضغط السياسي على الغرب لصالح القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة . (٣) فرض رسم تصدير انتقائي على كل برميل نفط يصدر من البلدان العربية لدعم المجهود الحربي العربي . ويلاحظ الدكتور صايغ عن حق بأن الضغط الاساسي في هذه السياسة انها مالية في طبيعتها وليست في ذاتها كافية للتأثير في السياسات الغربية المناصرة لاسرائيل والمساندة لها خاصة سياسة الولايات المتحدة . وفرض رسم التصدير اما ان يكون سياسة ضعيفة وغير ذات أثر اذا كان الرسم منخفضا أو أن يكون كسياسة حجب النفط اذا كان الرسم مرتفعا جدا بحيث يشكل عبئا غير مقبول على المستورد ينتج عنه توقف التصدير فعلا . (الدكتور صايغ ، نفس المرجع ، ص ٥٦) .

ونحن دون الخوض في مناقشة مثل هذه الاجراءات الجزئية نكتفي بالقول بأنها أقل فاعلية وأضعف أثرا من اجراء منع النفط الذي رأينا مع ذلك انه محدود الاثر حتى حينما يكون منعا شاملا . ومن رأينا انه ينبغي عدم انشغال الاذهان في مثل هذه الاجراءات الفرعية الجزئية وما يستتبع ذلك من تحويل الاهتمام وصرف التركيز عن الاجراء الاكثر جذرية